

Distr.: General
5 March 2018
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثلاثون
٧-١٨ أيار/مايو ٢٠١٨

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق
الإنسان ٢١/١٦*

كوبا

* استنسخت هذه الوثيقة كما وردت. وليس فيها ما يعبر عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-03367(A)



* 1 8 0 3 3 6 7 *

أولاً- المنهجية والعملية التشاورية

- ١- يشمل هذا التقرير الفترة التي بدأت بعد تقديم تقرير كوبا الثاني إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل، ويركز على التوصيات التي قبلها البلد خلال الجولة الثانية من الاستعراض.
- ٢- وبغرض إعداد هذا التقرير، أنشئ فريق عمل وطني، مؤلف من مختلف الوزارات والمؤسسات العامة، يَسَّر عملية متابعة التوصيات الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل السابق؛ ونظَّم المعلومات والإحصاءات ذات الصلة؛ وأجرى مشاورات بين مجموعة واسعة من الجهات المعنية بهذه العملية، بما فيها منظمات المجتمع المدني.

ثانياً- الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوبا

- ٣- خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر سريان الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، مع تشديد تطبيقه خارج نطاق الحدود الإقليمية، ولا سيما في القطاع المالي. وتشكل هذه السياسة العقبة الرئيسية أمام تنمية كوبا وانتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان لشعبها. وفي هذا السياق الصعب، واصل البلد إحراز التقدم في عملية تحديث نموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٤- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، اعتمدت الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية الوثيقة المتعلقة بتصور النموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي للتنمية الاشتراكية، وأسس الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠، التي تساهم في تعزيز النظام المؤسسي للبلد^(١).
- ٥- وتتشبث كوبا بالتزامها بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد صدق البلد على ٤٤ صكاً من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان البالغ عددها ٦١ (أي ٧٢,١٣ في المائة)، وهو ما يجعل كوبا ضمن مجموعة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي صدقت على أكبر عدد من هذه الصكوك.
- ٦- وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أودعت كوبا صك التصديق على الاتفاقية رقم ١٨٢ المتعلقة بحظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، وانضمت بذلك إلى مجموعة البلدان الأعضاء في منظمة العمل الدولية التي صدقت على الاتفاقيات الثمانية الأساسية لهذه المنظمة.
- ٧- وفي ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣، انضمت كوبا إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
- ٨- ويواصل البلد تعزيز وتحسين إطاره المؤسسي ونظامه القانوني من خلال تعديلات ومقترحات تتواءم مع احتياجات المجتمع الكوبي ومع المعايير الدولية في هذا المجال. وفي إطار عملية تحديث النموذج الكوبي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، جرى تنقيح وتحديث وتعديل عدد كبير من المعايير القانونية، في حين توجد معايير أخرى قيد الدراسة.
- ٩- وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى سن قانون العمل الجديد، القانون رقم ١١٦ لعام ٢٠١٣، الذي دخل حيز النفاذ في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤، فضلاً عن المعايير المكمل له. وخلال عملية إعداد مشروع هذا القانون والتشاور بشأنه، روعيت متطلبات عملية التحسين

الجارية للنموذج الاقتصادي والتوصيات الصادرة عن لجنة خبراء منظمة العمل الدولية المعنية بتطبيق الاتفاقيات والتوصيات.

١٠- ويعزز هذا القانون الجديد الحماية القانونية لمبدأ المساواة وعدم التمييز في مجال العمل، ويعيد تأكيد الالتزام بكفالة الحرية النقابية وحق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية. واعتمد مبدأ الاعتراف بحق العمال في الانتساب بشكل طوعي إلى الجمعيات وتكوين منظمات نقابية، بصرف النظر عن طبيعة عقود عملهم أو خصائصها، ووفقاً للمبدأ الوحدوي الذي دافع عنه العمال الكوبيون على مر التاريخ.

١١- وفي مجال العمالة، بدأ نفاذ أحكام عديدة مرتبطة بالأشكال الجديدة لإدارة الممتلكات وتنظيم العمل، من خلال توسيع نطاق العمل للحساب الخاص والرابطات التعاونية. ومن بين الأهداف التي تسعى هذه المعايير إلى تحقيقها تعزيز الضمانات والحماية المكفولة للأشخاص العاملين في مؤسسات القطاع غير الحكومي، بمن فيهم العاملون في مؤسسات الأعمال المشتركة وذات رأس المال الأجنبي.

١٢- وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، جرى سن مرسوم القانون رقم ٣٣٩ "بشأن أمومة المرأة العاملة" ومرسوم القانون رقم ٣٤٠ "المعدل لنظم الضمان الاجتماعي الخاصة فيما يتعلق بحماية الأمومة".

١٣- ويعزز مرسوم القانون رقم ٣٣٩ وينشئ حقوقاً جديدة لصالح الأم والأب، والأسرة بصفة عامة، بغرض حماية الأمومة ورعاية الأبناء القاصرين، ويشجع على المزيد من التكامل الأسري في رعاية الأطفال، ويمنح حوافز لاستمرار المرأة في العمل وإعادة إدماجها فيه. وفيما يتعلق بالمرأة العاملة، يحدد مرسوم القانون رقم ٣٤٠، في حالات الاستفادة من إجازة الأمومة أو المرض أو الحوادث، مدة المساهمات اللازمة لاكتساب الحق في الحصول على البدل المالي، ويعفي المرأة في هذه الحالات من واجب المساهمة في نظام الضمان الاجتماعي^(٢).

١٤- ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، أتاح مكتب المدعي العام للجمهورية سبلاً بديلة لخدمة المواطنين، بهدف توسيع نطاق آليات معالجة شواغل السكان و/أو شكواهم. وتتيح هذه السبل المشورة للمواطنين في المسائل المتصلة بحماية حقوق الإنسان المكفولة لهم، ويكفل استخدامها تعزيز إمكانية اللجوء إلى مؤسسة المدعي العام، ولا سيما لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمحتجزين والمسلوبين حريتهم، أو لمن يتعذر عليهم، لأي سبب آخر، الانتقال إلى الوحدات التابعة لمكتب المدعي العام للجمهورية في البلد^(٣).

ثالثاً- النتائج والتحديات الرئيسية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوبا منذ الاستعراض السابق

ألف- الحقوق المدنية والسياسية

الحق في الحياة

- ١٥- تشكل حماية حق جميع الكوبيين في الحياة أولوية قصوى دائمة من أولويات البلد.
- ١٦- وينص قانون العقوبات على عقوبات شديدة لمرتكبي الأفعال التي تهدد حياة الأشخاص وسلامتهم البدنية. وتزداد حدة المسؤولية الجنائية عندما تكون تلك الأفعال ناجمة

عن سوء استعمال الصلاحيات أو السلطة، أو عن استغلال حالة عجز الضحية، أو عندما يرتكبها موظف أو وكيل عام.

١٧- واتخذت الحكومة التدابير اللازمة لمنع تنفيذ الإجراءات المحظورة بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، باعتبارها إهانة للكرامة الإنسانية وانتهاكاً للمعايير الوطنية والدولية في هذا المجال.

١٨- ويشكل طلبُ المثول أمام المحكمة سبيل الانتصاف الفوري للطعن في عدم مشروعية حالات سلب الحرية والاحتجاز المخالفة للحالات أو للإجراءات والضمانات المنصوص عليها في الدستور والقانون. وخلال الفترة الممتدة ما بين عام ٢٠١٠ وحزيران/يونيه ٢٠١٧، عالجت المحاكم ١٥٦ دعوى للمثول أمام المحكمة. وقبلت الطلب في ثماني دعاوى منها وحكمت بالإفراج الفوري عن المحتجز.

١٩- وتعززت خلال تلك الفترة الأنشطة الموجهة إلى القضاة المكلفين بمراقبة الأشخاص الذين يُنهون عقوباتهم وهم في حالة الإفراج المشروط وبتوجيههم ورعايتهم، وهي أنشطة تنسقها المحكمة الشعبية العليا وتتطلب جهوداً اجتماعية وحكومية لضمان إعادة إدماج هؤلاء الأشخاص اجتماعياً ومهنياً، تنفيذاً لما تنص عليه قواعد طوكيو.

٢٠- ويخضع استخدام الأسلحة لمراقبة شديدة الصرامة من قبل السلطات المختصة، بحيث يقتصر استخدامها على أنشطة الدفاع عن البلد والنظام المحلي. ولا يُسمح ببيع الأسلحة النارية ولا بالاتجار بها وليس من السهل الحصول عليها.

٢١- وتجري مكافحة العنف بين الأشخاص بجميع أشكاله. ويعاقب القانون على أخطر مظاهره، بما في ذلك العنف العائلي. وفي عام ٢٠١٦، وقّع مكتب المدعي العام للجمهورية واتحاد المرأة الكويتية على اتفاق للتعاون من أجل استخدام السبيل البديل (الهاتفي) للإبلاغ عن أفعال العنف ضد المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تُبذل جهود مطردة لتعزيز تشبع السكان بثقافة القضاء على السلوكيات العنيفة. ولا يزال معدل شعور المواطنين بانعدام الأمن منخفضاً جداً، ولا سيما مؤشرات جرائم القتل.

٢٢- ولم تصدر المحاكم أي حكم بالإعدام منذ تقديم التقرير السابق، ولا يوجد حالياً في كوبا أي مُدان بهذه العقوبة.

٢٣- وتشكل حماية حياة الأشخاص سلبية الحرية أولوية بالنسبة للحكومة الكويتية. وتضم جميع السجناء مرافق صحية وموظفين طبيين وممرضين وما يكفي من الموارد واللوازم لضمان الحق في الرعاية الطبية المجانية. وفي حالة تعذر العلاج داخل نظام السجن، يتمتع النزير بضمانات الحصول على الرعاية في شبكة المستشفيات الوطنية، دونما تمييز.

٢٤- ومن الواجب توفير الرعاية الطبية لأي محتجز أو سجين يشعر بالمرض؛ وكذلك لمن يتبين أنهم بحاجة إلى العلاج، وإن لم يطلبوا ذلك.

٢٥- وتمارس مراقبة صارمة لتفادي إيذاء الأشخاص سلبية الحرية لأنفسهم. وثمة أحكام قانونية لتفادي وقوع وفيات في مرافق الاحتجاز والحبس.

٢٦- ولم تقتصر كوبا على حماية أرواح مواطنيها، بل ساهمت في تحسين الظروف المعيشية والصحية للشعوب والأمم الأخرى، من خلال مشاريع التعاون الدولي والمساعدة التضامنية.

٢٧- وفي حالات الكوارث، يكفل نظام الدفاع المدني حماية أرواح جميع السكان وصحتهم. وأتاح هذا المبدأ، الذي لا يدخر جهد ولا مال في سبيل إنفاذه، على نحو ما تأكد خلال مرور إعصاري ماثيو وإيرما القويين، إبقاء معدلات الوفيات بسبب الكوارث في مستويات منخفضة جداً.

الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة. وحرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي

٢٨- منذ تقديم التقرير السابق، تواصل تعزيز مجالات المشاركة لتمكين الشعب من ممارسة جميع الحريات الفردية والحقوق السياسية، وفقاً لأحكام الدستور والقوانين. ويجري ذلك باستمرار، ليس فقط خلال فترات الانتخابات، وإنما أيضاً خلال مختلف عمليات إدارة الشؤون العامة.

٢٩- ويجري في البلد نقاش واسع بشأن أكثر المواضيع تنوعاً فيما يتعلق بالحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سواء على الصعيد الوطني أو على صعيد العالم ككل. وتتيح هيئة التلفزيون والإذاعة ووسائل الإعلام الجماهيري الأخرى، التي تكتسي طابع الهيئات العامة، حصول السكان على المعلومات الصحيحة في الوقت المناسب، وتيسر مشاركتهم في مناقشة القضايا الوطنية والدولية الراهنة.

٣٠- وخلال السنوات الأخيرة، تزايد استخدام آليات التعبير عن الرأي التي تتيحها وسائل الإعلام الرقمية، وتعززت الخيارات المختلفة المتاحة للسكان لإبداء ومناقشة آرائهم بشأن قضايا متنوعة للغاية.

٣١- واستمر العمل من أجل زيادة مستوى فعالية مراقبة الشعب لنشاط الهيئات الحكومية والممثلين المنتخبين والموظفين العمامين.

٣٢- وتوطدت العلاقة المنهجية بين النواب البرلمانين وناخبيهم وتحسنت إدارة الأجهزة المكوّنة للسلطة الشعبية. وتعززت مسؤولية المواطنين من خلال التشجيع الدائم على مشاركة السكان بشكل مباشر في تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج التي تعالج المشاكل التي يجري تحديدها وفي المراقبة الفعالة لنشاط الحكومة.

٣٣- وفي عام ٢٠١٥، أجريت انتخابات جزئية للسلطة الشعبية، أفضت إلى انتخاب ١٢ ٥٨٩ مندوباً في المجالس البلدية التابعة للسلطة الشعبية. ومارس حق الاقتراع بشكل طوعي ٧ ملايين و٥٦٣ ألف ناخب، أي حوالي ٨٨,٣٠ في المائة من المواطنين المؤهلين للتصويت؛ وتجاوزت نسبة الأصوات الصحيحة ٩٢ في المائة.

٣٤- وفي حزيران/يونيه ٢٠١٧، دعا مجلس الدولة، وفقاً لما ينص عليه دستور الجمهورية والقانون رقم ٧٢ لعام ١٩٩٢، "قانون الانتخابات"، إلى انتخابات عامة لاختيار المندوبين في المجالس البلدية لولاية مدتها سنتان ونصف؛ والمندوبين في مجالس المقاطعات والنواب في الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية لولاية مدتها خمس سنوات، على التوالي.

٣٥- وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، جرت الجولة الأولى من انتخابات المندوبين في المجالس البلدية، التي أفضت إلى انتخاب ١١ ٤١٥ مندوباً. وتوجه بشكل طوعي إلى صناديق

الاقتراع ٧ ملايين و ٦١٠ آلاف و ١٨٣ ناخباً، وهو ما يمثل ٨٩,٠٢ في المائة من المواطنين المؤهلين للتصويت، وهو رقم أعلى من الرقم المسجل خلال الانتخابات الجزئية لعام ٢٠١٥. وبلغت نسبة الأصوات الصحيحة ٩١,٧٩ في المائة.

٣٦- وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، أجريت الجولة الثانية، وفقاً لقانون الانتخابات، في ١١٠٣ دوائر في ١٥٣ بلدية. ومن مجموع الناخبين المسجلين وفقاً للقوائم المحدثة في المراكز الانتخابية المعنية البالغ عددها ٣٢٢٥ (١ مليون و ٣٠٦ آلاف و ٧٦٩ ناخباً)، مارس الحق في التصويت ٤٨٣ ٩٧٧ كويياً، وهو ما يمثل ٧٤,٨٠ في المائة. وبما يقارب ٩٣,٤٩ في المائة من الأصوات الصحيحة، انتُخب ١١٠١ مندوب، وتعين بالتالي على دائرتين إجراء جولة ثالثة لانتخاب ممثليهما.

٣٧- وتجدر الإشارة إلى المشاركة النشطة للشباب في عمليات صنع القرار^(٤). و ٨,٥٠ في المائة من أعضاء البرلمان الكويي (٥٢) هم شباب تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة، يمثلون الطلاب والشباب العاملين من مختلف شرائح المجتمع. ويبلغ عدد الشباب ضمن مندوبي الدوائر الانتخابية وأعضاء هيكل الحكم الإقليمية حوالي ٦٧٨. وفي الانتخابات البلدية لعام ٢٠١٥، شكل الشباب ممن تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٣٠ سنة ١٥ في المائة من المندوبين المنتخبين (المستشارين) البالغ عددهم ١٢ ٥٨٩ مندوباً. وأتاحت الجلسات البرلمانية المعقودة في مؤسسات التعليم الثانوي الأساسي وما قبل الجامعي والمعاهد التقنية المتعددة التخصصات والجامعات، تبادلاً مثمراً للآراء بين أعضاء البرلمان والشباب بشأن مواضيع مثل النظام السياسي الكويي والانتخابات.

٣٨- وفي إطار عملية التشاور بشأن وثيقة تصور النموذج الاقتصادي والاجتماعي الكويي للتنمية الاشتراكية ووثيقة أسس الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠، شارك أكثر من مليون و ٦٠٠ ٠٠٠ كويي، أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ منهم شباب، في ٤٧ ٤٧٠ اجتماعاً، أسفرت عن ١٦١ ٢٠٨ مقترحاً وبالتالي إلى تعديل جزء كبير من محتوى تَبْيِيك الوثيقتين أو صيغتهما الأصلية.

٣٩- وفي إطار العملية التشاورية السابقة لاعتماد قانون العمل الجديد، شارك ٤٥٩ ٢ ٨٠٢ عاملاً في ٦٩ ٠٥٦ تجمعاً. وأدمج في هذا القانون ٩٠ في المائة من المقترحات البالغ عددها ١٧١ ٦٨٠ المقدمة خلال هذه العملية.

٤٠- ولا تزال تُكفل لمنظمات المجتمع المدني صلاحيات واسعة وإمكانية تقديم الاقتراحات والمشورة والآراء واتخاذ القرارات في إطار ممارسة الديمقراطية التشاركية المكرسة في النظام الدستوري.

٤١- وفي إطار المبادرة التشريعية، يقترح بعض منظمات المجتمع المدني الكويي قوانين لتعزيز حقوق الإنسان لبعض السكان أو كلهم، تُقيّمها الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية وتناقشها بغرض اعتمادها. وعلى سبيل المثال، اقترح اتحاد المرأة الكويية ودعم إدخال تعديلات على القانون المتعلق بأمومة المرأة العاملة لتيسير المساواة بين المرأة والرجل في ممارسة حق المشاركة في تربية الأبناء حديثي الولادة، مع ضمان الإجازة المدفوعة الأجر والاحتفاظ بالوظيفة. وعلى غرار ذلك، شارك الاتحاد المركزي للعمال الكوييين بنشاط، إلى جانب منظمات أخرى من منظمات المجتمع المدني، في عملية إعداد ومناقشة مشروع قانون العمل الساري.

٤٢ - واستمرت كفالة ممارسة الحق في التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية، بوصف ذلك شكلاً من أشكال المشاركة في كوبا. وبدخول قانون العمل الجديد حيز النفاذ، تحسن مستوى إقرار وحماية حق العمال في الانتساب بشكل طوعي إلى الجمعيات وتكوين منظمات نقابية، بما في ذلك في القطاع غير الحكومي.

٤٣ - وثمة ١٦ نقابة وطنية، منشأة وفق مبدأ التنظيم الفرعي أو القطاعي. ومن مجموع القوة العاملة النشيطة، ينتسب إلى النقابات ١٩٥ ٢٧٠ ٣ عاملاً. ويعمل منهم ٥٢٣ ٨١٨ ٢ في القطاع الحكومي و٤٨١ ٢٨٧ في القطاع غير الحكومي.

٤٤ - وتشارك النقابات في وضع خطط التنمية وميزانية الدولة وفي تنفيذها ورصدها. ويشارك ممثلوها في جميع عمليات إعداد القوانين في مجالي العمل والضمان الاجتماعي، ويجري التشاور، في حالات عديدة، بشأن مشاريع القوانين مع جمعيات العمال في الكيانات المهنية.

الحصول على المعلومات من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٤٥ - حصل نمو شامل في تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وكذلك في مجال الحصول عليها.

٤٦ - وسجلت خدمة الهاتف نمواً ناهز مليوني خط هاتفي بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٦. ويتواصل انتشار الخدمة الهاتفية في المناطق الريفية، بما في ذلك المناطق الجبلية وتلك التي يصعب الوصول إليها. وتتوسع شبكة الهواتف المحمولة الخلوية تقريباً بأكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ خط هاتفي سنوياً بالمقارنة مع عام ٢٠١٥؛ وتتجاوز نسبة المستفيدين من هذه الخدمة ٨٥ في المائة من السكان.

٤٧ - وتوسع نطاق خدمة الإنترنت العامة بتوفير أكثر من ٦٣٠ قاعة جماعية لتصفح الإنترنت وأكثر من ٤٠٠ فضاء عام لتصفح الإنترنت بتقنية واي فاي (WiFi)، ويتيح ذلك الاستفادة من خدمة الإنترنت العامة في ١٠٠ في المائة من بلديات البلد. وفي الوقت الراهن، يبلغ عدد مستعملي خدمات الإنترنت ٤ ملايين و٥٢٩ ألف شخص. وبدأ التسويق التدريجي لخدمة الإنترنت المنزلي.

٤٨ - وتزايد استحداث إمكانيات الدفع عبر الوسائل الرقمية، وذلك من خلال الخدمات المصرفية الهاتفية، والخدمات المصرفية عن بعد، والعمليات المصرفية عبر الهاتف النقال، وأجهزة الصرف الآلي.

٤٩ - ولا تزال ثمة تحديات كبيرة تتمثل في ارتفاع تكاليف التكنولوجيات وفي الحصار الأمريكي الذي يؤثر، ضمن مسائل أخرى، في استفادة كوبا من شبكة الإنترنت.

حماية الحق في المساواة وعدم التمييز

٥٠ - استمر موقف الإدانة الدائمة لجميع أشكال التمييز من خلال القوانين والبرامج والسياسات. ويقر الدستور مبدأ المساواة بين جميع المواطنين وحظر التمييز. ويعاقب قانون العقوبات على جميع أشكال التمييز.

٥١- وتواصل تنفيذ الإجراءات الرامية إلى القضاء على مخلفات التمييز العنصري. ومنها، على سبيل المثال، إعطاء قيمة أكبر للإرث الأفريقي للسكان في البرامج والمناهج الدراسية لجميع النظم التعليمية وفي وسائل الإعلام الجماهيري؛ والتركيز بقدر أكبر على استحداث قيم مناهضة للعنصرية؛ وإفساح مجالات للنقاش والتفكير بشأن المسائل المتصلة بالتمييز العنصري؛ وتعزيز استراتيجيات العمل القائمة على التعبئة المجتمعية؛ وتنفيذ سياسات وبرامج عامة تساعد في الحد من أي اختلاف محتمل بين الفئات السكانية.

٥٢- وأنشئت لجنة خوسيه أنطونيو أبونتي لمكافحة العنصرية والتمييز، التي تشكل جزءاً من الهيكل التنظيمي للاتحاد الوطني للكتاب والفنانين الكوبيين. وتنظم لجنة أبونتي أنشطة للتوعية التاريخية، ومناقشات بشأن مكافحة العنصرية والتمييز وتقوم بعمل مهم للتوعية بهذه المسائل بين شرائح المجتمع الواسعة.

٥٣- ومن الإنجازات المهمة في مجال تجميع الإحصاءات المتصلة بهذه المسألة نشر الدراسة المعنونة "لون البشرة وفقاً لتعداد السكان والمسكن لعام ٢٠١٢"، التي أنجزها المكتب الوطني للإحصاء والمعلومات ومركز دراسات السكان والتنمية التابع له، والتي أتاحت معلومات محدثة بشأن خاصية لون بشرة السكان وشكلت استمراراً للبحوث والدراسات السابقة في هذا المجال.

٥٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، احتُفل لأول مرة بيوم مكافحة التمييز العنصري، الذي نظمه الفرع الكوبي للتنسيقية الإقليمية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٥- وتحققت إنجازات مطردة في مكافحة التمييز القائم على أساس الميل الجنسي. وأدرجت وثيقة مشروع تصور النموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي للتنمية الاشتراكية مسألة التصدي لجميع أشكال التمييز، بما في ذلك على أساس الهوية الجنسانية والميل الجنسي، ضمن المبادئ التي يقوم عليها هذا النموذج. وعلى غرار ذلك، أدرج قانون العمل الجديد مبدأ عدم التمييز على أساس الميل الجنسي ضمن المبادئ الأساسية للمنظمة للحق في العمل. والمساواة مبدأ من مبادئ النظام القانوني الكوبي المنصوص عليها دستورياً.

٥٦- وأتاح البرنامج الوطني للتربية والصحة الجنسيتين، الذي ينسقه المركز الوطني للتربية الجنسية التابع لوزارة الصحة العامة، تنسيق استراتيجيات تثقيفية دائمة لإشاعة احترام حرية الميل الجنسي والهوية الجنسانية.

٥٧- وتشمل الإجراءات المصممة استراتيجيات تثقيفية، وتشجيع العمل الأكاديمي والبحث العلمي، وخدمات التوجيه القانوني والعلاج الجنسي ورعاية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وضحايا العنف الجنساني والاعتداء الجنسي على الأطفال، ووضع برامج مجتمعية، وإنتاج مواد مكتوبة وسمعية - بصرية، وكذلك تنسيق شبكات التواصل الاجتماعي والمناقشات عبر الإنترنت والحملات الداعمة لاحترام حرية الميل الجنسي، إلى جانب إجراءات أخرى.

٥٨- ومن بين الأحداث الأكثر تأثيراً على الصعيدين الوطني والدولي الأيام الكوبية العشرة لمناهضة كراهية المثلية الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية، المنظمة في إطار اليوم العالمي لمناهضة كراهية المثلية الجنسية ومغايري الهوية الجنسانية. وينظم هذا الحدث سنوياً في هافانا وفي إحدى

المقاطع الرئيسية، مع اتخاذ إجراءات حاسمة لتعزيز الحقوق المتعلقة بالميل الجنسي والهوية الجنسية من خلال محافل النشاط السياسي والاجتماعي، ولتوعية المواطنين وتثقيفهم في هذا المجال. وتجدر الإشارة أيضاً إلى إنشاء وزارة الصحة العامة للجنة الوطنية للرعاية الشاملة لمغايري الهوية الجنسية، التي حققت نتائج جيدة بالتقدير فيما يتعلق بصحة هؤلاء الأشخاص.

٥٩- وتحز كوبا تقدماً واضحاً في مجال تعزيز المساواة بين الجنسين يجعل البلد يحتل الصدارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٠- وأُنشئت لمئات الحقوقيين دورات للدراسات العليا في مجال الشؤون الجنسية والقانون، والعنف، والحياة الجنسية، والذكورة؛ وأنشئ دبلوم "الوساطة ونوع الجنس والأسرة"؛ واستُحدثت وسائل تواصلٍ لفائدة الحقوقيين ولدعم تعزيز الثقافة القانونية لدى السكان؛ واستُحدثت في شعبة القانون في جامعات عديدة المادة الاختيارية المسماة "الشؤون الجنسية والقانون". واعتمدت كلية القانون في جامعة هافانا منذ عام ٢٠١٥ استراتيجية المناهج الدراسية المتعلقة بالشؤون الجنسية.

٦١- وينظم الاتحاد الوطني للحقوقيين الكوبيين كل سنتين المؤتمر الدولي المتعلق بموضوع "المرأة والشؤون الجنسية والقانون". وفي أيار/مايو ٢٠١٦، نُظمت الدورة السادسة لهذا المؤتمر ولقيت نجاحاً كبيراً. وبهذه المناسبة، منحت المنسقة المقيمة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية في كوبا جائزة الأمم المتحدة المسماة "انضموا إلى الالتزام بالمساواة ومنع العنف الجنساني" إلى مشروع الشؤون الجنسية والقانون: العدالة المراعية لنوع الجنس، ضمانة للمساواة بين المرأة والرجل.

٦٢- ووفرت خبيرات من اتحاد المرأة الكوبية التدريب في مجال المساواة بين الجنسين لمئات الصحفيين وكتاب السيناريو والفنانين ومديري وسائل الإعلام.

٦٣- وثمة شبكة لشعب دراسة موضوع المرأة والمساواة بين الجنسين في جامعات البلد. وينسق هذه الشبكة اتحاد المرأة الكوبية، الذي يوجد لديه مركز للدراسات المتعلقة بالمرأة، يشكل مرجعاً على الصعيد الوطني في هذا المجال.

٦٤- وانضمت كوبا إلى الحملة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك، السيد بان كي - مون، من أجل إنهاء العنف ضد المرأة.

حقوق المرأة

٦٥- تُحقق كوبا أيضاً نتائج أخرى معترفاً بها في مجال تعزيز حقوق المرأة وحمايتها. وقد حدث تحسن تدريجي للآلية القانونية والحكومية لتعزيز المساواة بين المرأة والرجل، وتعززت مشاركة المرأة بنشاط، على قدم المساواة، في جميع مجالات تنمية البلد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٦٦- وتتمتع المرأة، على قدم المساواة، بكامل الحقوق المتعلقة بالعمل والضمان الاجتماعي، المنصوص عليها في المعايير القانونية السارية. وتحصل على الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي القيمة، وتتمتع بالحق في امتلاك الأراضي، والحصول على القروض المصرفية، والاستفادة من خدمات التعليم والرعاية الصحية المجانية والجيدة النوعية، وكذلك بحقوقها الجنسية والإنجابية.

٦٧- ووُضعت سياسات وبرامج لتعزيز استقلال المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً؛ ولها الحق في الاختيار الحر والمسؤول فيما يتعلق بالتخصيب والحق في الإجهاض الذي يجري في المؤسسات الصحية ومن قبل موظفين ذوي مؤهلات طبية عالية، في إطار احترام مبدأ موافقتها في جميع الحالات. وتتوافر خدمات تنظيم الأسرة ابتداء من المستوى الأول من الرعاية الصحية وتتاح للمراهقات خدمات متخصصة في مجال طب النساء.

٦٨- وتمثل النساء ٦٠,٥ في المائة من خريجي التعليم العالي. ويشكلن ٦٧,٢ في المائة من التقنيين والمهنيين في جميع أنحاء البلد. وتبلغ نسبتهن ٤٩ في المائة من القوة العاملة في القطاع الحكومي المدني؛ والمستوى التعليمي لأكثر من ٨٠ في المائة من العاملات متوسط أو عالي. ويشكلن ٤٨,٦ في المائة من المديرين، و ٨١,٩ في المائة من الأساتذة والمعلمين والباحثين العلميين، و ٨٠ في المائة من المدعين العامين ورؤساء المحاكم الإقليمية والقضاة المهنيين ومن القوة العاملة في قطاعي الصحة والتعليم. ويشكلن ٥٣,٥ في المائة من المنتمين إلى منظومة العلوم والابتكار والتكنولوجيا، وأكثر من ٦٤,٢ في المائة من الموظفين الذين يقدمون خدمات في إطار التعاون في العديد من بلدان العالم.

٦٩- وبالإضافة إلى ذلك، تشغل النساء ٤٨,٨٦ في المائة من مقاعد البرلمان - ما يجعل كوبا الدولة الرابعة في العالم والثانية في نصف الكرة الغربي من حيث أعلى نسبة لتمثيل المرأة -، وفقاً للاتحاد البرلماني الدولي؛ ويتولّى منصب رئيس الحكومة في عشر مقاطعات من أصل ١٥ مقاطعة في كوبا. وفي الوقت الراهن، ثمة ١٤ امرأة عضواً في مجلس الدولة، وهو ما يمثل ٤٥,١٦ في المائة من أعضائه. وتوجد امرأتان ضمن النواب الخمسة لرئيس مجلس الدولة.

حقوق الطفل

٧٠- حققت كوبا إنجازات مهمة في مجال رعاية ونماء الأطفال والمراهقين، حظيت بالاعتراف على الصعيد الدولي، بما في ذلك من قبل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تعنى بالمسائل الاجتماعية. وفي عام ٢٠١٤، صنّف تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي المعنون "الاستثمار من أجل التغيير" كوبا في المرتبة الأولى في المنطقة الإيبيرية - الأمريكية في مجال الاستثمار في الشباب^(٥).

٧١- ووضعت كوبا، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية حقوق الطفل، خططاً وسياسات وبرامج وطنية تستهدف هذه الفئة من السكان، أدرجت فيها المبادئ المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. وتشمل هذه الخطط مجالات الصحة والتعليم ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والرياضة والثقافة والوقاية الاجتماعية وتعزيز الحقوق وحمايتها، ضمن جملة أمور أخرى. وتعتمد هذه الخطط نهجاً شاملاً ومشتركاً بين القطاعات^(٦).

٧٢- ويجري تنفيذ خطة العمل الوطنية للأطفال والمراهقين والأسرة، للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠، التي تشمل الإجراءات التي تضعها كل مؤسسة فيما يتعلق بهذه الشرائح من السكان والأسرة. وتستند هذه الخطة إلى ثلاثة مبادئ أساسية هي: مصالح الطفل الفضلى وتكافؤ الفرص ومشاركة المنتمين إلى هذه الفئات بوصفهم أصحاب حقوق. وتنطبق هذه المبادئ على المسائل المتعلقة بالأطفال داخل الأسرة والمجتمع، تبعاً لسنتهم ومستوى نموهم.

٧٣- وإحدى السياسات التي كان لها أثر كبير في رعاية الأطفال والمراهقين هي تعزيز شبكة مراكز إيواء الأطفال المحرومين من الرعاية الأسرية، التي تضم ٤٧ مركزاً يستفيد من خدماتها ٤٤٧ طفلاً ومراهقاً.

٧٤- وفي مجال قانون الأسرة، أُدرجت ممارسة الاستماع إلى القاصرين في جميع الإجراءات التي تعنيهم، استناداً إلى المفهوم المتعلق بالأهلية التدريجية للأطفال المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل؛ وأنشئت أقسام لشؤون الأسرة في محاكم البلديات، تتيح تسوية المنازعات في هذا المجال بقدر أكبر من الفعالية.

٧٥- وجرى خلال هذه الفترة استخدام الإذاعة والتلفزيون والسينما ووسائل التواصل الاجتماعي الأخرى على نحو أكثر فعالية لنشر حقوق الطفل. ولدى الإذاعة الكوبية ١٣٣ برنامجاً موجهاً للطفل. ويعتمد إنجاز ٥٠ في المائة من هذه البرامج على المشاركة النشطة للأطفال أنفسهم. وتنظم ٣٢ في المائة من الإذاعات البالغ عددها ٩٦ إذاعة منتدياتٍ معنية بالطفولة.

٧٦- ونُفذت، في إطار مشروع التعريف بحقوق الأطفال والمراهقين الذي تنجزه وزارة العدل بدعم من اليونيسيف، إجراءات مهمة للتوعية والتدريب لفائدة المدرسين والآباء والقاصرين والسكان من خلال الحملات التثقيفية عبر وسائط الإعلام الجماهيري.

٧٧- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، اعتمدت استراتيجية التواصل الاجتماعي للمراهقين والشباب الكوبيين، التي تتناول الاهتمامات المعرفية والترفيهية الرئيسية لهذه الجماهير.

حقوق كبار السن^(٧)

٧٨- بغرض تعزيز مجتمع شامل وأكثر عدلاً لكبار السن، يجري وضع برامج لتقديم الرعاية والمساعدة الاجتماعية إلى هذه الشريحة من السكان^(٨)، يبرز ضمنها تحسين مستويات توافر الأدوية ومتابعة الحالة الصحية لكبار السن. وتُقَدَّم الرعاية وفقاً للاحتياجات الشخصية وبشكل مباشر، وتراعي الحالة المادية والاجتماعية والصحية والأسرية، وتوفر دائرة المساعدة الاجتماعية، عند الاقتضاء، الحماية للنواة الأسرية في شكل إعانات مالية أو خدمات.

٧٩- وترتكز رعاية كبار السن على ثلاثة برامج فرعية: المؤسسي، والاستشفائي، والاجتماعي الذي يجري تربيته. ويشمل البرنامج المجتمعي خدمة الفحص الصحي الدوري في عيادة طبيب الأسرة؛ ونوادي كبار السن^(٩)؛ ودور كبار السن^(١٠)، والرعاية المنزلية؛ ومدارس تدريب مقدمي الرعاية؛ ومطاعم الأسر؛ وبرامج التعليم الجامعي لكبار السن. وبالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي، تنفذ مشاريع لدعم هذه الشريحة من السكان من خلال المساهمة في كفالة الأمن الغذائي والتغذوي، ولا سيما من خلال تعزيز الروابط بين نظم الحماية الاجتماعية وسلاسل القيمة الزراعية.

٨٠- ولدى مديريات العمل في كل بلدية أخصائيو اجتماعيون تشمل مهامهم تحديد خصائص النواة الأسرية والمشاكل الاجتماعية المطروحة في المجتمعات التي يقدمون خدمات لأفرادها. وكبار السن من بين الفئات السكانية ذات الأولوية. وتوفر دائرة المساعدة الاجتماعية خدمات تستفيد منها الأسر التي تضم أشخاصاً من كبار السن، وتهدف إلى تحسين نوعية حياتهم مع إبقائهم في بيئتهم المعتادة. وتشمل هذه الخدمات المساعدة الاجتماعية المنزلية التي

تتيح خدمات الرعاية الشخصية لكبار السن والأشخاص ضعيفي الحال من ذوي الإعاقات الشديدة الذين يعيشون بمفردهم ويعتمدون على الغير في القيام بأنشطتهم اليومية. وتتعاقد مديريات العمل في البلديات مع المساعدين الاجتماعيين الذين تشمل مهامهم تقديم المساعدة الشخصية، والقيام بالأعمال المنزلية، وإعداد الطعام، والمرافقة خارج المنزل لقضاء الأغراض الإدارية. وتتيح خدمات اجتماعية مثل نظام الرعاية الأسرية، والمساعدة الاجتماعية المنزلية، ودفع تكاليف خدمة دور كبار السن ومراكز إيواء كبار السن، ضمن جملة أمور، تحسين قدرات كبار السن باعتبارهم فاعلين أساسيين في المجتمع.

٨١- ولمعالجة مشكلة تسارع وتيرة شيخوخة السكان، بُذلت أيضاً جهود لإصلاح وصيانة دور كبار السن ومراكز إيواء كبار السن. وارتفع عدد مراكز إيواء كبار السن إلى ١٤٨، ويبلغ عدد الأسرة التي توفرها ١١ ٧٧١ سريراً. وارتفع أيضاً عدد دور كبار السن ليصبح مجموعها ٢٧٦، تبلغ طاقتها الاستيعابية ٩ ٣٣٨ شخصاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ٣٧ في المائة من كبار السن مُدججون في نوادي كبار السن القائمة البالغ عددها ٩٤٥ ١٣.

٨٢- وارتفع عدد دوائر طب الشيخوخة في البلد إلى ٥٠ دائرة. وثمة ٣٠٥ أطباء متخصصين في أمراض الشيخوخة وعلم الشيخوخة ويوجد قيد التدريب ١٣٢ طبيباً.

٨٣- وأدرجت كوبا مسألة الدينامية السكانية، إلى جانب عنصر شيخوخة السكان، في برنامجها القطري المشترك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ومع برنامج الأغذية العالمي.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

٨٤- في إطار الجهود الرامية إلى بناء مجتمع يتيح فرصاً متكافئة لجميع المواطنين، تُولي الدولة عناية خاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتعطي هذه السياسة الأولوية للإجراءات الرامية إلى كفالة المشاركة الكاملة والفعالة لهؤلاء الأشخاص في محيطهم الاجتماعي. ولهذا الغرض، يجري تنفيذ خطة العمل الوطنية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، التي تهدف إلى تعزيز وتنسيق وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج والخدمات التي تيسر تحسين نوعية حياتهم، وتضمن لهم تكافؤ الفرص والإدماج والمشاركة النشطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٨٥- وفي عام ٢٠١٥، خصصت الحكومة الكوبية ٣٤٩ مليون بيزو للمساعدة الاجتماعية، وهو ما كفل الحماية المالية لما عدده ١٠٦ ١٧٥ أشخاص. ويوجد ضمن المستفيدين من هذه الاستحقاقات ٦٩٠ ٣٨ شخصاً من ذوي الإعاقة، و٩٣١ ٣ أمماً لديهم أطفال ذوو إعاقات شديدة و١٦٦ ٥ مستفيداً من خدمة المساعدة الاجتماعية المنزلية التي تكفل لهم الرعاية النهارية.

٨٦- ويتمتع الأشخاص ذوو الإعاقة بمزايا النظام الوطني للرعاية الصحية الكاملة والشاملة والمجانية. ولتلبية احتياجاتهم الخاصة، ثمة مراكز متخصصة وموظفون ذوو مؤهلات عالية. ويوجد ٣٠ مركزاً للطب النفسي البيداغوجي لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية و٤٢٠ قاعة لإعادة التأهيل في إطار الرعاية الصحية الأولية يستفيد منها الأشخاص ذوو الإعاقة البدنية - الحركية. واستفاد ٢٥ ٠٠٠ شخص من حلقات العمل المتعلقة بالإبداع والتذوق الفني التي نظمتها رابطات الأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٧- ويشترك الأطفال ذوو الإعاقة في جميع الأنشطة الموجهة إلى الأطفال والمراهقين ويستفيدون من الحماية العامة ذاتها الرامية إلى ضمان نمائهم الشامل. ويستفيدون، دونما قيود، من النظام الوطني للتعليم الشامل والمجاني، بما في ذلك التعليم الخاص المتاح لمن لديهم نوع من الإعاقة العقلية ويحتاجون إلى رعاية متخصصة. وتعمل وزارة التعليم من أجل تحسين مستوى إعداد المدرسين بغرض تحقيق قدر أكبر من الجودة في الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة. ويكفل لهم الحصول على الوسائل التكميلية التي تيسر مشاركتهم في المجتمع. ويشمل ذلك، ضمن تسهيلات أخرى، عمليات تكيف الطعام القوقعي والأطراف الاصطناعية وفقاً لاحتياجات كل فرد.

٨٨- وتحسن مستوى الرياضة الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة في كوبا، بتوفير هياكل محلية ووطنية، وهو ما مكن الرياضيين الكوبيين من احتلال المرتبة ١٨ في سبورة الميداليات خلال الألعاب الأولمبية للأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١٦.

٨٩- وجرى التركيز بشكل خاص على استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة. وتُدْرَج نوادي الشباب للحوسيب والإلكترونيات في برامجها خدمات للأطفال ذوي الإعاقة بأنواعها المختلفة، مع تركيز جهودها على استحداث برمجيات تعليمية وألعاب تعليمية وتنقيفية.

باء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في الصحة

٩٠- واصلت كوبا تحسين نوعية نظامها الصحي، بتوفير التغطية الشاملة والمساعدة المجانية. وهي أفضل بلد من حيث نسبة الأطباء إلى عدد السكان، وفقاً لمنظمة الصحة العالمية. وفي عام ٢٠١٥، بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة ٧٨,٤ سنة. وبلغ معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن سنة واحدة ٤,٣ لكل ألف مولود حي. وتحظى متابعة برنامج الأم والطفل بالأولوية في نظام الرعاية الصحية. وفي عام ٢٠١٦، انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٥,٥ لكل ١٠٠٠ مولود حي. وبلغت نسبة البقاء على قيد الحياة لدى هذه الفئة العمرية ٩٩,٤ في المائة. وتجري نسبة ٩٩,٩ في المائة من الولادات في مؤسسات الرعاية الصحية.

٩١- ولدى كوبا ٣٦٨ ٤٩٣ عاملاً في قطاع الصحة. وبلغ معدل الأطباء لكل ١٠٠٠ نسمة ٨٠,٢، ومعدل أطباء الأسنان ١٥ ومعدل الممرضين ٧٩,٣.

٩٢- ويعمل ١٢ ٨٨٣ طبيباً في ١٠ ٧٨٢ عيادة ومستوصفاً في المجتمعات المحلية. وتُكفَل الرعاية الطبية الشاملة لما نسبته ١٠٠ في المائة من السكان^(١١).

٩٣- واستمر تعميق البحث في مجال اللقاحات ضد مجموعة فيروسات منها الكوليرا وحمى الضنك وفيروس نقص المناعة البشرية. وتعزز مستوى البحث والإنتاج في مجالي التكنولوجيات والأدوية الجينية وتواصل إعطاء الأولوية لبرامج بلغة الأثر، منها تلك المتعلقة بطب القلب، والسرطان، وطب الكلى، وطب العيون، وزراعة الأعضاء.

٩٤- ويجري تلقيح الأطفال الكوبيين ضد ١٣ مرضاً، في إطار برنامج للتحصين يُعد من بين البرامج الأكثر تغطية في العالم، يعتمد بنسبة كبيرة على اللقاحات المنتجة في البلد. وجرى القضاء على ١٤ مرضاً معدياً، ولا تطرح تسعة أمراض أخرى مشاكل صحية لكون معدلاتها أدنى من ٠,١ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة وتبلغ معدلات انتشار خمسة أمراض مستويات منخفضة جداً^(١٢).

٩٥- وتحسنت أيضاً برامج التصدي للأوبئة، مع إعطاء الأولوية لرعاية الأمهات والأطفال، وعلاج أمراض الأطفال المزمنة، ورعاية الأطفال ذوي الإعاقة وضحايا الكوارث الطبيعية.

٩٦- وتعزز البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض المنقولة جنسياً وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي حقق نتائج ملحوظة. وأجري سنوياً أكثر من مليوني اختبار لفيروس نقص المناعة البشرية، وهو ما كان له أثر إيجابي في زيادة نسبة الأشخاص الذين يعرفون حالتهم. وتبلغ نسبة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين السكان المتراوحة أعمارهم بين ١٥ و ٤٩ سنة ٠,٢٧ في المائة، ويكفل العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لكل من يحتاج إليه.

٩٧- وفي عام ٢٠١٥، كانت كوبا أول بلد في العالم ينال شهادة اعتراف من منظمة الصحة العالمية بالقضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية وداء الزهري من الأم إلى الطفل.

٩٨- وترمي جهود الحكومة إلى مواصلة كفاءة الاستفادة الكاملة من الخدمات الصحية، ورفع المؤشرات، وجعل نظام الرعاية الصحية الكوبي متمسكاً بالكفاءة والاستدامة لمواصلة تطويره، باعتبار ذلك تجسيدا للكرامة الإنسانية والإنصاف. وبلغت الميزانية المخصصة للصحة العامة والرعاية الاجتماعية ٤٠٠ ٠٠٠ ٣٦٩ ١٠ مليون بيزو، وهو ما يمثل ٢٠,٣ في المائة من مجموع النفقات الجارية، وفي الوقت ذاته ١٢,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. والمبلغ الحقيقي المنفق هو ١٠٠ ٠٠٠ ٦٥٠ ١٠ مليون بيزو، أي حوالي ٢٠,٥ في المائة.

الحق في التعليم^(١٣)

٩٩- استمر إعطاء الأولوية لتهيئة الظروف المادية وإعداد رأس المال البشري اللازم لضمان تعليم جيد وشامل ومجاني للجميع في جميع مراحل التعليم، بغض النظر عن نوع جنس الطلاب أو أفراد أسرهم، أو لوهم، أو دخلهم الأسري، أو دينهم، أو آرائهم، أو أفكارهم السياسية.

١٠٠- ووفقاً للتقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠١٥، الذي أعدته اليونيسكو، تعتبر كوبا البلد الوحيد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي استطاع، خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥، تحقيق جميع الأهداف الشاملة لخطة التعليم للجميع، وقد حقق هذه الغاية بالكاد ثلث دول العالم. واعتبر هذا التقرير كوبا بلداً حقق مستوى عالياً في تطوير التعليم، وصنفتها في المرتبة ٢٨ عالمياً في مؤشر تطوير التعليم للجميع. واعترف التقرير أيضاً بأن كوبا أحد البلدان التي حققت أعلى مستوى من التكافؤ بين الجنسين في قطاع التعليم. ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الأطفال والبالغين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٠ سنوات و ٤٩ سنة ٩٩,٨ في المائة^(١٤).

١٠١- ويبلغ معدل التسجيل الصافي في مرحلة التعليم الابتدائي ٩٩,٠ في المائة والمعدل الخام ١٠٤,٨ في المائة. ويبلغ المعدل في مرحلة التعليم الثانوي الأساسي ٩٠,٠ و ٩٧,٥ في المائة، على التوالي. وفي مرحلة التعليم الثانوي، يبلغ المعدل الصافي والمعدل الخام ٨٣,٣ و ٩٧,٦ في المائة، على التوالي.

١٠٢ - وتؤكد النتائج المسجلة في مجال تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة فعالية الجهود التي تبذلها كوبا من أجل تحقيق تكافؤ الفرص لجميع الأطفال والمراهقين وكفالة ألا تشكل الاختلافات في النمو البدني والعقلي والحسي عقبات أمام اندماجهم في المجتمع. وتوجد ٣٦٥ مدرسة لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، يبلغ عدد المسجلين بها ٣٧ ٠٢٥ طفلاً ومراهقاً.

١٠٣ - وتُعزز التثقيف في مجال حقوق الإنسان بإدراج مضامين متعلقة بها في المناهج الدراسية في مختلف مراحل التعليم تبعاً لمستوى نمو الطلاب ونضجهم المعرفي. وتوطدت الصلة بمواضيع مثل المساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل، والحياة الجنسية، والتنمية المستدامة، ضمن مواضيع أخرى^(١٥).

الحق في الثقافة

١٠٤ - يجري تشجيع وتعزيز الفنون والعلوم بجميع أشكالها وحفز حرية الإبداع الفني والأدبي، كجزء من الحقوق الثقافية. وتواصلت كفالة استفادة السكان على نحو كامل من الفنون والآداب، وأُخذت إجراءات متعددة ترمي إلى صون الثقافة الوطنية وحمايتها وإثراء قيمها.

١٠٥ - وتشجع السياسة الثقافية الكوبية إدماج السكان في مختلف العمليات في مجال الثقافة، وتركز على حماية الحقوق الثقافية وعلى تشجيع المشاريع الرامية إلى صون الهوية وعلى ضمان الحفاظ على التراث وتعزيز الإنتاج الفني والأدبي والإبداعي في جميع المجالات.

١٠٦ - وثمة شبكة واسعة من المؤسسات الثقافية تتألف من دُورٍ للثقافة ومكتبات ومتاحف وخزانات للكتب. وتُكفل الاستفادة الكاملة من التعليم الفني في المرحلة الابتدائية والمتوسطة والعليا والرعاية المتخصصة لمختلف شرائح السكان والجماعات الحاملة للثقافة الشعبية التقليدية. ويجري تشجيع المعارض والمهرجانات والندوات الدولية وأيام المشاركة في مختلف التظاهرات الفنية. وعلى غرار ذلك، يجري تنفيذ مشاريع تساهم في الترفيه الصحي والمأمون والشامل والتثقيفي للأطفال والمراهقين والمجتمع كله بصفة عامة. ولتحقيق هذه الأهداف، توفر الدولة الكوبية التدريب للآلاف من مدرسي الفنون الذين يعملون في المدارس التابعة لنظام التعليم العام وفي المجتمعات المحلية.

١٠٧ - والهدف المتوخى هو تقريب الخدمات الثقافية من المواطنين وحفز مشاركتهم. وفي هذا الصدد، يوجد أكثر من ٢ ٥٠٠ مروج محترف للأنشطة الثقافية يمارسون نشاطهم في المجالس الشعبية وفي أماكن تجمعات السكان. وثمة ٣٦٠ مشروعاً اجتماعياً - ثقافياً.

١٠٨ - ويشكل الحفاظ على التراث الثقافي الوطني أحد الشواغل الأساسية للدولة. وتُعتمد سياسات وبرامج لحماية التراث الثقافي والمادي وغير المادي والطبيعي. وفي عام ٢٠١٦، صدرت إعلانات باعتبار موسيقى السون (El Son) ورقصة الرومبا (La Rumba) والشعر الشعبي الشفوي الكوبي (El Repentismo) وطقوس القراءات الأدبية في مصانع التبغ (Lecturas de Tabacquería) تراثاً وطنياً. وأُعلن إدراج ٥٠٤ معالم ضمن المعالم الأثرية الوطنية والمحلية والمناطق المحمية.

١٠٩ - وثمة شبكة واسعة من المتاحف (أكثر من ٣١٨ متحفاً في جميع أنحاء البلد) تضم ثروة من التراث الوثائقي القِيم للغاية.

الحق في العمل وفي الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية

١١٠- في عام ٢٠١٦، بلغ عدد العاملين ١٠٠ ٥٩١ ٤ شخص، ومعدل البطالة ٢,٠ في المائة. وفي العام ذاته، كانت غالبية العاملين لا تزال تتركز في القطاع الحكومي بنسبة ناهزت ٧١,٠٥ في المائة، رغم أن نسبة العمالة في القطاعات غير الحكومية ارتفعت إلى ٢٨,٩٥ في المائة.

١١١- وتهدف التحولات الحاصلة في البيئة الاقتصادية للبلد، في إطار عملية تحديث نموذج التنمية، إلى تحسين النظام الاشتراكي وجعله مستداماً في ظل الظروف الراهنة. ولا يتعلق الأمر بما يسمى عادة في بلدان أخرى "العلاج بالصدمة". ووفقاً لذلك، لم يُترك أي عامل ليوافقه مصيره لوحده.

١١٢- وفي إطار عملية إعادة توزيع العمال، تُكفل الحماية للمتضررين منهم، من خلال عروض عمل، وتغيير مكان العمل، وضمانات الأجر، والمساعدة الاجتماعية عند الاقتضاء.

١١٣- وتُعمد سياسات لتعزيز الفرص المتاحة لإدماج الشباب في سوق العمل، وللمساهمة في استقرارهم المهني وكذلك في تدريبهم^(١٦).

١١٤- وفي عام ٢٠١٥، بلغت نفقات ميزانية الضمان الاجتماعي ٦٣٥ ٥ مليون بيزو، استفاد منها ٢٢٥ ٦٧٥ ١ شخصاً. وفيما يتعلق بالمتقاعدين، حصلت زيادة في متوسط المعاش التقاعدي.

١١٥- وتهدف هذه السياسات إلى تعزيز المساواة وتكافؤ الفرص وتوفير الحماية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وتجدر الإشارة ضمنها إلى تقديم الإعانات إلى الأسر العاجزة مالياً بغرض المساهمة في حل أزمة السكن، ودعم جهود الأسر لبناء مساكنها وإصلاحها وصيانتها، وتنفيذ سياسة القروض المصرفية، وخفض أسعار أكثر من ١٢٢ مادة من مواد البناء.

الحق في الغذاء

١١٦- لا تزال الإجراءات الرامية إلى ضمان الحق في الغذاء والأمن الغذائي للسكان من بين أولويات السلطات الكوبية. وتنقذ سياسات ترمي إلى ضمان توافر الأغذية والحصول عليها واستخدامها على نحو سليم.

١١٧- وتواصل الحكومة كفالة حصول جميع السكان على المواد الغذائية الأساسية بأسعار مدعومة، بصرف النظر عن الدخل المادي لكل شخص وأسرته.

١١٨- ويستمر تنفيذ الخطة الشاملة للوقاية والحد من فقر الدم بسبب نقص الحديد، التي تستهدف الأطفال والنساء الحوامل، وهو ما أتاح الإبقاء على معدلات هذا الخلل التغذوي في مستويات منخفضة للغاية. وثمة أيضاً خدمة التغذية المدعومة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر. وتنفذ مشاريع بدعم من اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، تساهم في تقليص مشاكل التغذية لدى الأطفال الأشد عرضة للخطر ولدى النساء الحوامل.

١١٩- وأدخلت تعديلات بهدف تحسين مردودية القطاع الزراعي، وبلوغ مستويات أعلى من الإنتاج المحلي، والاستعاضة عن الواردات من الأغذية، وتعزيز القدرة على التكيف مع الظروف

البيئية، والحفاظ على التوازن الإيكولوجي، وإنشاء روابط أقوى بين القطاع الزراعي وباقي القطاعات الاقتصادية.

١٢٠- وبموجب مرسوم القانون ٣٠٠ المتعلق بتسليم الأراضي على أساس حق الانتفاع، سُلم، حتى أيار/مايو ٢٠١٥، بغرض إنتاج المواد الغذائية، أكثر من مليون و ٧٠٠ ألف هكتار من الأراضي على أساس حق الانتفاع إلى أكثر من ٢٠٠ ألف شخص.

الحق في السكن اللائق

١٢١- ظهرت في السنوات الأخيرة النتائج الإيجابية للتدابير المعتمدة بهدف إضفاء طابع المرونة على الإجراءات المتعلقة بنقل ملكية المساكن، وبهدف زيادة المبالغ والتسهيلات المصرفية والإعانات المقدمة إلى الأشخاص الطبيعيين لبناء مساكنهم.

١٢٢- ومنذ بدء نفاذ الاتفاق رقم ٧٣٨٧ للجنة التنفيذية لمجلس الوزراء "نظام منح الإعانات للأشخاص الطبيعيين للقيام بأعمال بناء مساكنهم"، جرت الموافقة على أكثر من ٦٣ ٠٠٠ إعانة مالية^(١٧) وسُلم أكثر من مليون بيزو إلى المستفيدين؛ ومُنح لهذا الغرض ٢٠٠ ٠٠٠ قرص مبلغها ١ ٨٠٠ مليون بيزو؛ وبيع أكثر من ٥٧ ٠٠٠ مسكن ووهب أكثر من ١٥٧ ٠٠٠ منزل آخر.

١٢٣- وتجاوز مبلغ المبيعات السنوية لمواد البناء ٢ ٣٠٠ مليون بيزو. وسلمت الدولة سنوياً ١٠ ٠٠٠ مسكن بأسعار مدعومة إلى السكان.

١٢٤- وجرى خلال الفترة الممتدة ما بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ونيسان/أبريل ٢٠١٧ سن قوانين عديدة لتيسير تسليم مساكن في طور البناء إلى السكان ليتموا بناءها بأنفسهم، والغرض من ذلك نقل ملكية المساكن الجاري بناؤها والبالغ عددها ١٦ ٨٨٧ مسكناً، وإصدار السندات القانونية لملكية ٢٠ ٠٢١ مسكناً، والاعتراف بالحق الدائم في ملكية مساحة المسكن للمتضررين من الظواهر المناخية، فضلاً عن نقل ملكية المساكن الممنوحة من قبل الدولة أو الوحدات السكنية الأساسية التي تتيحها بأسعار مدعومة^(١٨).

تعزيز التعاون والتضامن الدوليين

١٢٥- تقيم كوبا أواصر التعاون الوثيق مع العديد من بلدان المنطقة والعالم. وتصدر الإشارة إلى تنفيذ مشاريع في إطار تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم، فضلاً عن التعاون التقني في مختلف المجالات. واستفادت من هذا التعاون الفئات الأشد حرماناً في كثير من البلدان النامية، بما فيها السكان الأصليون والنساء والأشخاص ذوو الإعاقة.

١٢٦- ومنذ بداية التعاون في مطلع عهد الثورة الكوبية، قدم أكثر من مليون كوبي خدمات في ١٨٦ بلداً.

١٢٧- وتجلّى التعاون بدرجة أكثر أهمية في قطاع الصحة، بالنظر إلى طابعه الإنساني والقائم على ما وفرته الثورة من التدريب الشامل للموارد البشرية. وتوضح البيانات التالية حجم تعاون كوبا في هذا المجال: تقديم العلاج داخل المستشفيات إلى أكثر من ١ ٥٠٠ مليون مريض؛

وإنقاذ أرواح أكثر من ٦ ملايين و ٥٠٠ ألف شخص؛ وإجراء أكثر من مليونين و ٩٠٠ ألف عملية ولادة؛ وإجراء أكثر من ١٠ ملايين عملية جراحية.

١٢٨- وأنقذ الأخصائيون الكوبيون أو صححوا بصر ٤٦٧ ٢٧٨٠ شخصاً في بلدان عديدة، في إطار برنامج "عملية المعجزة"، الذي استفاد في سياقه من عمليات لجراحة العيون بالمجان ٣,٤ ملايين شخص في ٣٤ بلداً.

١٢٩- وشاركت كوبا مع بلدان أخرى ومنظمة الصحة العالمية في مكافحة فيروس إيبولا في أفريقيا الغربية. وقدم أكثر من ٢٥٠ متعاوناً في مجال الصحة من لواء "هنري ريف" الطبي^(١٩) خدمات في أكثر المناطق تضرراً^(٢٠). ومنحت منظمة الصحة العالمية جائزة الدكتور لي جونج - ووك التذكارية للصحة العامة لهذا اللواء، وذلك اعترافاً بعمله التضامني في حالات الكوارث والأوبئة الخطيرة.

١٣٠- وشاركت كوبا، بالتنسيق مع منظمة الصحة العالمية، في تنفيذ برنامج وقائي في البلدان الأفريقية غير المتضررة من وباء إيبولا، وكذلك في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٣١- ويعمل حوالي ٤٩ ٠٠٠ متعاون كوبي من قطاع الصحة في ٦٣ بلداً. وشارك عدد كبير منهم في بعثتين أو ثلاث بعثات أو أكثر.

١٣٢- ويشمل التعاون الكوبي في مجال التعليم مختلف المستويات التعليمية. ومنذ عام ٢٠٠٤، جرى توسيع نطاق التعاون في مجال محو الأمية ومرحلة ما بعد محو الأمية من خلال البرنامجين الكوبيين "نعم، أنا أستطيع" و"نعم، أستطيع المواصلة". ويمكن برنامج "نعم، أنا أستطيع"، الحائز على جائزة اليونسكو "الملك سيجونغ"، من تعليم ٢٤٨ ٥٣٠ شخصاً في أكثر من ٣٠ بلداً ومن تعليم ١ ٣٤٦ ٠٨٢ شخصاً في مرحلة ما بعد محو الأمية.

١٣٣- وحتى الموسم الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦، تخرج من المدارس الكوبية ٧٣ ٥٤٨ طالباً أجنبياً. وكان ١٨ ٧٩٨ منهم من خريجي مدارس التعليم الثانوي العالي والتعليم التقني المتوسط؛ و٥٣ ٧١٤ من خريجي مؤسسات التعليم العالي، ٢٠٥ ٣٤ منهم في مجال العلوم الطبية. وينتمي ٨٧,٣ في المائة من الخريجين إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوبي الصحراء.

١٣٤- ويقدم أكثر من ١ ٧٤٠ مهنياً في قطاع التعليم الكوبي خدماتهم في ١٧ بلداً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا. ويدعمون برامج مرتبطة بالرعاية الشاملة في مرحلة الطفولة المبكرة (برنامج علم ابنك)، وبمعالجة المشاكل المطروحة في عملية تعليم وتعلم العلوم (الرياضيات والفيزياء والكيمياء) في التعليم الإعدادي، والتعليم التقني والمهني، وتعليم الكبار، وتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

١٣٥- ووضعت كوبا خبراتها المتراكمة في مجال التصدي للكوارث، ولا سيما للظواهر المائية والمناخية الجوية الشديدة والأوبئة، تحت تصرف بلدان المنطقة والمجتمع الدولي.

رابعاً- تعاون كوبا مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

١٣٦- لدى كوبا سجل حافل في مجال التعاون مع جميع آليات حقوق الإنسان التي تستند إلى مبادئ عالمية وغير تمييزية.

- ١٣٧- وواصل البلد الوفاء بالتزاماته وتعهداته الدولية بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وكوبا، كما سبقت الإشارة، دولة طرف في ٤٤ صكاً من هذه الصكوك^(٢١).
- ١٣٨- وتعزز الحوار الإيجابي مع الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وبذل البلد جهوداً كبيرة للوفاء بالتزاماته فيما يتعلق بإعداد التقارير وتقديمها إلى هذه الهيئات.
- ١٣٩- ومنذ الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل، ناقشت كوبا تقاريرها أمام اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة حقوق الطفل، واللجنة المعنية بحالات الاختفاء القسري. وتستعد لمناقشة تقريرها الدوريين اللذين قدمتهما إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ولجنة القضاء على التمييز العنصري. ويجري في الوقت الراهن إعداد تقارير دورية أخرى.
- ١٤٠- وتؤكد الحكومة الكوبية إرادتها لمواصلة توجيه دعوات لزيارة البلد إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان المنشأة على أسس غير تمييزية.
- ١٤١- وكدليل على هذا الالتزام، زارت البلد في عام ٢٠١٧ المقررة الخاصة المعنية بجوانب حقوق الإنسان لضحايا الاتجار بالأشخاص، لا سيما النساء والأطفال، والخبرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي.
- ١٤٢- ويحافظ البلد أيضاً على علاقات التعاون الوثيق مع مختلف المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، سواء في إقليمها أو في إطار بعثات التعاون الدولي. ويزور البلد سنوياً مئات من ممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بمن فيهم كبار مديري منظمة الأمم المتحدة.
- ١٤٣- ويزداد توطد علاقات التعاون التقليدية والإيجابية القائمة بين كوبا واللجنة الدولية للصليب الأحمر. فقد تعزز تبادل الخبرات والحوار الثنائي البناء بشأن المسائل التي تحظى بالاهتمام المشترك في المجال الإنساني؛ ويجري تطوير برامج وأنشطة للتعاون في عدد من المجالات، ولا سيما تعزيز القانون الدولي الإنساني. وفي عام ٢٠١٥، وبناء على دعوة من حكومة كوبا، قام رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة عمل إلى البلد. ونُظِم في هافانا، في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٧، لقاءان دوليان بشأن القانون الدولي الإنساني، بالتنسيق مع المندوبية الإقليمية للجنة الدولية للصليب الأحمر في مكسيك وأمريكا الوسطى وكوبا.
- ١٤٤- وواصل ممثلو كوبا دعمهم النشط لعمل مجلس حقوق الإنسان واللجنة الثالثة للجمعية العامة فيما يتعلق بتعزيز جميع الحقوق على نحو فعال؛ وعارضوا باستمرار محاولات الاستغلال السياسي لهاتين الهيئتين.
- ١٤٥- وتواصل كوبا تقديم تبرعات إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وقدمت آخر تبرعاتها إليها في عام ٢٠١٧.
- ١٤٦- ويجري بانتظام تقديم المعلومات التي تطلبها الإجراءات المواضيعية لمجلس حقوق الإنسان. ويقدم البلد بشكل دائم ردوداً على الاستبيانات وغيرها من طلبات المعلومات التي يميلها إليه المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.
- ١٤٧- ووفاءً بالالتزام بإطلاع عامة الجمهور على محتوى تقرير كوبا المقدم إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل ونتائج هذا الاستعراض، نُفذت إجراءات تواصل عديدة. فقد نُشر التقرير على

الموقع الشبكي لوزارة الشؤون الخارجية. وبالإضافة إلى ذلك، نشرت منظمات من المجتمع المدني، مثل الجمعية الكويتية للأمم المتحدة، أيضاً التقرير ونتائج استعراضه.

١٤٨- ونُظمت حلقات دراسية واجتماعات وحلقات عمل مع ممثلي منظمات المجتمع المدني لتعميم نتائج الاستعراض الدوري الشامل وسير عملية تنفيذ التوصيات المقبولة، فضلاً عن تعاون كوبا مع هيئات معاهدات حقوق الإنسان وغيرها من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٤٩- ونُظّم منتدى على شبكة الإنترنت بشأن حقوق الإنسان في كوبا، ناقشت في إطاره توصيات قُدمت خلال الاستعراض الدوري الشامل وأخرى من قِبل هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وشارك بنشاط في هذا المنتدى ممثلون للحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

١٥٠- ونُظمت أنشطة للتعريف بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان التي انضمت إليها كوبا وبما يقوم به البلد من أجل الوفاء بتنفيذها.

خامساً- الأولويات والعوائق

١٥١- تتمثل أولويات كوبا في مجال حقوق الإنسان فيما يلي:

(أ) تعزيز النموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوي للتنمية الاشتراكية وتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام ٢٠٣٠ على نحو مُرضٍ؛

(ب) مواصلة توطيد الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومواصلة توسيع نطاق العدالة الاجتماعية؛

(ج) مواصلة تعزيز حقوق الإنسان كلها للجميع وحمايتها؛

(د) مواصلة تحسين النظام السياسي الكوي، مع الدفاع عن قيم المجتمع الكوي والوحدة الوطنية، وتشجيع ترسيخ الديمقراطية؛

(هـ) مواصلة تعزيز المشاركة الشعبية في العمليات الانتخابية وعمليات صنع القرار؛

(و) مواصلة توسيع نطاق سبل حصول جميع الأشخاص على المعلومات والمواد

الثقافية؛

(ز) مواصلة المطالبة بإهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا، والذي كادت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تجمع على إدانته. فهذا الحصار ينتهك حقوق الإنسان للشعب الكوي كله ويصنّف ضمن أفعال الإبادة الجماعية، بمقتضى أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٨ لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛

(ح) مواصلة المساهمة في تعزيز نظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع التشبث بمبادئ الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية؛

(ط) مواصلة التعاون الدولي مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقديم مساعدتها التضامنية المتواضعة إلى بلدان أخرى.

١٥٢- وتتمثل المشاكل والعقبات التي تحول دون تعزيز وحماية حقوق الإنسان في كوبا بدرجة أكبر فيما يلي:

- (أ) استمرار سياسة الحصار التي تنتهجها الحكومات الأمريكية المتعاقبة؛
- (ب) وجود القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتانامو، وهو جزء من الإقليم الوطني احتلته الولايات المتحدة رغماً عن إرادة الشعب الكوبي، وتدير فيه مركز احتجاز غير قانوني تُنتهك فيه حقوق الإنسان؛
- (ج) ما يُشن ضد كوبا من حملات سياسية - إعلامية تُشوّه أو تُزيف واقع البلد، بغرض فرض آراء سلبية بشأن الديمقراطية في كوبا وتمتع الكوبيين بحقوق الإنسان؛
- (د) تجنيد الولايات المتحدة وتمويلها واستخدامها لعملاء من أجل تقويض النظام الدستوري الكوبي وتخريبه، وذلك في انتهاك صارخ لحق الشعب الكوبي في حرية تقرير المصير.

سادساً - الاستنتاجات

١٥٣- رغم ظروف التخلف الموروثة عن الماضي الاستعماري والاستعماري الجديد، والحصار الذي تواصل الولايات المتحدة فرضه على الشعب الكوبي، ووجود نظام اقتصادي دولي غير عادل وغير متكافئ تحتم على كوبا الاندماج فيه، والأثر المدمر للأعاصير وغيرها من الظواهر الطبيعية، فقد استطاع الشعب الكوبي إحراز تقدم مهم ومواصلة تعزيز تحولاته الثورية بهدف بناء مجتمع أكثر عدلاً وحرية وديمقراطية وتضامناً ومشاركة وازدهاراً.

١٥٤- وتقوم قوانين دولة كوبا ومؤسساتها والمهام المنوطة بها على ممارسة الأغلبية العظمى من العمال والمثقفين والمهنيين والفنانين للسلطة. ويوجد في كوبا مجتمع مدني نشط وواسع النطاق. ويشترك الكوبيون على نحو فعال ومنتظم في عمليات صنع القرار، ليس فقط في المجالين السياسي والانتخابي، بل كذلك في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٥٥- وتشكل سياسة العداة والحصار التي تنتهجها الحكومات الأمريكية المتعاقبة تجاه كوبا عائقاً خطيراً لتمتع الكوبيين على نحو كامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة والسلام وحرية تقرير المصير والتنمية.

١٥٦- وتتعاون كوبا مع إجراءات منظومة الأمم المتحدة وآلياتها غير التمييزية المنطبقة عالمياً في مجال حقوق الإنسان. وتؤكد استعدادها للمضي قدماً في التعاون الدولي والحوار الحقيقي في مجال حقوق الإنسان.

١٥٧- وسيواصل الشعب الكوبي تمسكه بالثورة ودفاعه عنها، لأنها مكنت جميع الأشخاص في البلد من التمتع بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وسيعمل من أجل زيادة فعاليتها ومردوديتها واستدامتها. وسيواصل بكرامة واعتزاز وتواضع كفالة حقوقه في حرية تقرير المصير وفي التنمية والسلام، وسيعمل من أجل إرساء نظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف.

Notes

- 1 Ambos documentos reflejan la prioridad y atención que el Gobierno y el Estado Cubanos conceden a los derechos humanos. El documento *Conceptualización del Modelo Económico y Social Cubano de Desarrollo Socialista*, establece como uno de los principios de nuestro socialismo la garantía del “ejercicio y la protección de los derechos y deberes económicos, sociales, culturales y cívico-políticos, individuales y colectivos, conforme con la Constitución de la República y las leyes”. El documento *Bases del Plan Nacional de Desarrollo Económico y Social hasta el 2030: Visión de la Nación, Ejes y Sectores Estratégicos*, aborda significativamente cuestiones de derechos humanos en sus ejes estratégicos referidos al Gobierno Socialista y el Desarrollo humano.
- 2 También beneficia a las sancionadas a privación de libertad o sus sanciones subsidiarias o sujetas a medida de seguridad que trabajan y que percibieron una remuneración económica en el término establecido para el cómputo de la prestación.
- 3 La Fiscalía General de la República (FGR) se organiza de manera vertical en todo el territorio nacional, siendo independiente de todo órgano local. Su labor en la protección de los derechos ciudadanos tiene su fundamento legal en el artículo 63 de la Constitución, que confiere la posibilidad de dirigir quejas y peticiones a las autoridades y recibir la atención o respuesta pertinente en un plazo adecuado. La FGR presta atención a través de la comparecencia personal, la línea única, el correo postal o la entrega de escritos, el correo electrónico y el portal web. El servicio de la línea única se brinda a través del teléfono 0802 12345 durante las 24 horas los 7 días de la semana. La sección “El Ciudadano” del portal web es otra vía utilizada para conocer sobre trámites pendientes en el país o presentar quejas y reclamaciones sobre situaciones que requieren de la atención de esta institución.
- 4 Existe en el país un extenso sistema asociativo juvenil, que incluye a estudiantes de la educación secundaria y universitarios, y a trabajadores de los diferentes sectores de la gestión económica estatal y no estatal, al que los jóvenes se afilian voluntariamente y en el que desempeñan un rol decisivo en la construcción de políticas sociales que les son inherentes y otras de trascendencia en el desarrollo de la nación.
- 5 Cuba ocupa el lugar 11 en el “Índice de Desarrollo Juvenil” desarrollado por el Institute for Economic & Peace de Londres. Encabeza la región de América Latina y el Caribe en este Índice que mide los adelantos del Programa de Acción Mundial en Juventud y que está conformado por cinco variables que tipifican la educación, la salud y el bienestar, la participación cívica, la participación política y el empleo de las poblaciones jóvenes.
- 6 Desde diciembre de 2014 funciona una Red Nacional de Investigadores sobre Juventud que integran en la actualidad 272 académicos y profesionales del trabajo con niños, niñas y jóvenes. Dicha red ha logrado sistematizar el estudio de cuestiones relacionadas con estos grupos de población y llegar a resultados relevantes para la construcción de plataformas de acción.
- 7 La población cubana alcanza 11 millones 239 mil 224 habitantes. La pirámide poblacional mantiene un acelerado ritmo de envejecimiento. Las personas de 60 años y más representan el 19,8% de la población.
- 8 En el marco del proceso de actualización del modelo cubano de desarrollo económico y social, se creó una Comisión Gubernamental para atender y dar seguimiento a la implementación del Lineamiento No. 116 de la Política Económica y Social del Partido y la Revolución, que expresa: “Garantizar la implantación gradual de la política para atender los elevados niveles de envejecimiento de la población...”.
- 9 Estos Círculos son una modalidad de atención y socialización de los adultos mayores en la comunidad.
- 10 Las casas del Abuelo son instituciones sociales que brindan atención integral diurna a los ancianos carentes de amparo filial en absoluto o de familiares que no pueden atenderlos durante el día. En estos centros se les proporciona alimentación, asistencia médica y otros servicios de atención que satisfacen las necesidades de estos adultos mayores y la demanda de familiares interesados en acceder a un servicio de atención a tiempo parcial.
- 11 En Cuba nadie queda desamparado. El Estado Cubano garantiza, en todo el país, el traslado entre los lugares de residencia y las unidades de salud correspondientes de todos los pacientes de hemodiálisis para su tratamiento sistemático. Similar garantía existe para el traslado de niños con trastornos y problemas serios de movilidad, lo que les permite asistir a escuelas especiales dispuestas en el país para menores de edad con dichas afectaciones. Asimismo, se garantiza el traslado a medianas y largas distancias de otras personas que requieren viajar desde su vivienda o centros de salud situados en lugares lejanos o apartados de las ciudades, hacia hospitales especializados situados en las capitales provinciales y La Habana.

- ¹² 29 enfermedades transmisibles y formas clínicas están bajo control, 18 de ellas mediante vacunas.
- ¹³ Frente a los problemas económicos que afronta el país, agravados por el bloqueo impuesto por Estados Unidos a Cuba y los huracanes que nos han azotado en los años recientes, el esfuerzo mancomunado entre diferentes sectores ha permitido que las actividades docentes, investigativas, deportivas y culturales se realicen adecuadamente. Los programas de cooperación internacional y de intercambio permiten continuar desarrollando con calidad la formación de especialistas de alto nivel. Se ha logrado mantener la realización de dos importantes congresos en la región de América Latina y el Caribe en la esfera educacional: el Congreso “Pedagogía” y el Congreso “Universidad”. Ambos favorecen que especialistas de alto nivel en el área de la educación intercambien experiencias y buenas prácticas.
- ¹⁴ Los jóvenes cubanos poseen un alto nivel de instrucción, avalado por los estudios comparados regionales que reportan que el 87,2% de la población joven cubana ostenta niveles educativos alcanzados de enseñanza media superior y superior.
- ¹⁵ Especialistas cubanos, incluyendo del sector de la sociedad civil, han participado en foros, eventos y cursos internacionales sobre derechos humanos, como por ejemplo en la Academia de Derechos Humanos de Venecia 2017.
- ¹⁶ 1 millón 551 mil 812 jóvenes integran la Población Económicamente Activa, lo que representa el 52,5% de la población joven total. El 95,2% de ellos está ocupado, la mayoría de ellos, al igual que en la población total, en formas estatales de gestión laboral.
- ¹⁷ El Consejo de Ministros dictó el Acuerdo No. 8093, de 23/2/2017 que aprueba el nuevo "Reglamento para el otorgamiento de subsidios a personas naturales interesadas en efectuar acciones constructivas a su vivienda". Se emitieron la Resolución No. 61 del Ministro de la Construcción que establece el “PROCEDIMIENTO PARA LA ACTUACIÓN DE LAS DIRECCIONES MUNICIPALES DE LA VIVIENDA EN EL OTORGAMIENTO DE SUBSIDIOS A LAS PERSONAS NATURALES, CON DESTINO A ACCIONES CONSTRUCTIVAS EN SU VIVIENDA”, de fecha 24 de marzo de 2017 y la No. 114/17 de la Ministra de Finanzas y Precios, igualmente vinculada al tema pues establece el “PROCEDIMIENTO PARA EL FINANCIAMIENTO DE LOS SUBSIDIOS A PERSONAS NATURALES INTERESADAS EN REALIZAR ACCIONES CONSTRUCTIVAS EN SU VIVIENDA”.
- ¹⁸ Decreto Ley No. 342 de fecha 14 de diciembre de 2016 modificativo de la Ley General de la Vivienda; Acuerdo No. 8089/17 del Consejo de Ministros sobre La autorización de la entrega de 16 887 viviendas estatales en ejecución, a personas naturales que acepten su terminación por esfuerzo propio; Acuerdo 8093 del Consejo de Ministros, que derogó el Acuerdo No. 7387 del Comité Ejecutivo del Consejo de Ministros “Reglamento para el otorgamiento de subsidios a personas naturales para realizar acciones constructivas en su vivienda” y aprobó el nuevo Reglamento; Resolución No. 58/17 del Ministro de la Construcción que estableció el “Reglamento para la Transferencia de viviendas en ejecución para su terminación por esfuerzo propio”; Resolución No. 59/17 “Procedimiento para la legalización de las viviendas a los afectados por eventos climatológicos”; entre otras contenidas en la Gaceta Oficial Extraordinaria No. 15, de fecha 11 de abril de 2017, normativas vigentes desde el mes de mayo.
- ¹⁹ El Contingente Internacional de Médicos Especializados en el Enfrentamiento a Desastres y Grandes Epidemias “Henry Reeve”, fue constituido el 19 de septiembre de 2005, cuando el devastador huracán Katrina ocasionó importantes daños en el Caribe y en el sur de los Estados Unidos de América. Desde entonces hasta la fecha, ha realizado misiones de ayuda sanitaria y humanitaria en situaciones de emergencia en 20 países, con un total de 24 brigadas médicas, en las que han participado 7 mil 491 profesionales de la salud cubanos, que han atendido a más de 3,5 millones de personas y salvado la vida de unos 80 mil pacientes.
- ²⁰ Durante un periodo de 4 meses atendieron en las instituciones de salud habilitadas para el manejo y tratamiento del Ébola en Sierra Leona, Guinea Conakry y Liberia, a mil 485 pacientes y salvaron 333 vidas de esta mortal enfermedad.
- ²¹ Cuba es parte de los siguientes instrumentos internacionales en materia de derechos humanos: Convención internacional sobre la eliminación de todas las formas de discriminación racial; Convención internacional sobre la represión y el castigo del crimen de apartheid; Convenio 100 OIT relativo a la igualdad de remuneración entre la mano de obra masculina y la mano de obra femenina por un trabajo de igual valor; Convención relativa a la Lucha contra las Discriminaciones en la Esfera de la Enseñanza 1960; Convención relativa a la Lucha contra las Discriminaciones en la Esfera de la Enseñanza 1960; Convenio 111 OIT relativo a la discriminación en materia de empleo y ocupación; Convenio 111 OIT relativo a la discriminación en materia de empleo y ocupación; Convención para la prevención y sanción del delito de genocidio; Convención sobre la imprescriptibilidad de los

crímenes de guerra y de los crímenes de lesa humanidad; Convenio Internacional para la supresión de los atentados terroristas cometidos con bombas; Convenio Internacional para la supresión de los atentados terroristas cometidos con bombas; Convenio Internacional para la supresión de los atentados terroristas cometidos con bombas; Convenio Internacional para la supresión de los atentados terroristas cometidos con bombas; Convenio Internacional para la supresión de los atentados terroristas cometidos con bombas; Protocolo para modificar la Convención sobre la Esclavitud; Protocolo para modificar la Convención sobre la Esclavitud; Convenio para la represión de la trata de personas y de la explotación de la prostitución ajena; Convenio 29 OIT relativo al trabajo forzoso u obligatorio; Convenio OIT No.105 relativo a la abolición de trabajo forzoso; Convención sobre el derecho internacional de la corrección; Convención sobre la protección y la promoción de la diversidad de las expresiones culturales; Convenio 11 OIT relativo a los derechos de asociación y de coalición de los trabajadores agrícolas; Convenio OIT No. 87 sobre la libertad sindical y la protección del derecho de sindicación; Convenio 98 OIT relativo a la aplicación de los principios del derecho de sindicación y de negociación colectiva; Convenio 122 OIT relativo a la política del empleo; Convenio 135 OIT relativo a la protección y facilidades que deben otorgarse a los representantes de los trabajadores en la empresa; Convenio 141 OIT sobre las organizaciones de trabajadores rurales y su función en el desarrollo económico y social; Convenio 151 OIT sobre la protección del derecho de sindicación y los procedimientos para determinar las condiciones de empleo en la administración pública; Convención sobre los derechos políticos de la mujer; Convención sobre la Nacionalidad de la Mujer Casada; Convención sobre el consentimiento para el matrimonio, la edad mínima para contraer matrimonio y el registro de los matrimonios; Convención para la eliminación de todas las formas de discriminación contra la mujer; Convención sobre los Derechos del niño; Protocolo Facultativo de la Convención del Niño relativo a la participación de niños en los conflictos armados; Protocolo Facultativo de la Convención sobre los Derechos del Niño relativo a la Venta de Niños, la Prostitución y la Pornografía Infantil; Convenio 138 OIT sobre la edad mínima; Convenio 182 OIT sobre las peores formas de trabajo infantil; Convención sobre los Derechos de las Personas con Discapacidad; Convenio de Ginebra para aliviar la suerte que corren los heridos y los enfermos de las fuerzas armadas en campaña (Convenio I); Convenio de Ginebra para aliviar la suerte que corren los heridos, los enfermos y los náufragos de las fuerzas armadas en el mar (Convenio II); Convenio de Ginebra relativo al trato debido a los prisioneros de guerra (Convenio III); Convenio de Ginebra relativo a la protección de personas civiles en tiempos de guerra (Convenio IV); Protocolo Adicional sobre la protección de las víctimas de conflictos armados internacionales (Protocolo I); Protocolo Adicional sobre la protección de las víctimas de conflictos armados no internacionales (Protocolo II).
